ملحق اليوم

المدى

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية

20 صفحة
500 دينار

9

يونس محمود يقود الوكرة للفوز على السيلية

13

فقراء مدن النفط والذهب حمّالون وباعة (كلينكس)

19

ساركوزي يتعلم الإنكليزية ضماناً للمستقبل

http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net العدد (2601) السنة العاشرة - الاثنين (24) أيلول 2012

بينهم نواب ومحافظون ومدراء عامون

أوامر بالقاء القبض على ٢٤ مسؤولاً كبيراً

□ بغداد/ إياد التميمي

أعلنت لجنة النزاهة النيابيّة عن صدور أوامر بإلقاء القبض على مسؤولين كبار بينهم نواب ومحافظون ومدراء عامون بتهم تتعلق بالفساد المالي والإداري.

وقال رئيس اللجنة بهاء الأعرجي في مؤتمر صحفي عقده مع عدد من أعضاء اللجنة في مبنى البرلمان وحضره مراسل المدى أمس الأحد إن "أوامر إلقاء قبض قضائية صدرت بحق عدد من المسؤولين بينهم نواب وهم كل من النائب عن القائمة العراقية فلاح النقيب والنائب عن ائتلاف دولة القانون عبد الهادي الحساني ومحافظي النجف وبابل وديالى السابقين اسعد أبو كلل وسالم المسلماوي وعبد الله حسن رشيد".

وأضاف "كما شملت مذكرات إلقاء القبض مدير عام الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية سبتي جمعة ومدير عام دائرة السينما والمسرح شفيق المهدي ومعاون مدير عام دائرة السينما والمسرح فؤاد دنون ومدير تربية النجف إسماعيل خليل ورئيس هيئة إعمار النجف حيدر مهدي وماجد حميد ومحمد علي ومحسن سلطان وهم أساتذة في جامعة الكوفة بالإضافة إلى مدير عام التجهيزات الزراعية السابق مشعل حسن ومدير عام استثمارات نينوى عمار أحمد".

وأضاف الاعرجي "كما صدرت أوامر إلقاء قبض بحق مدير عام الطاقة الكهربائية في محافظة ذي قار جواد بدر وعضو مجلس محافظة البصرة حسين كاظم وقائممقام الحمزة علي جلاب ومدير عام صناعة الأدوية سعد كمال الدين وعضو مجلس محافظة الديوانية أحلام فاضل ومدير المكتب الانتخابي في الديوانية بشرى كاظم".

وتابع "كما شمل بأوامر إلقاء القبض كل من وفي عبد الجليل جودي رئيس هيئة استثمار النجف ومدير عام دائرة التخطيط والمتابعة في وزارة التعليم العالي خميس الدليمي وأستاذ في جامعة البصرة عمار عاشور".

وبين رئيس لجنة النزاهة النيابية أن "أوامر إلقاء القبض بحق هؤلاء جاءت بعد عدة اجتماعات مع رئيس مجلس القضاء الاعلى ورئيس هيئة النزاهة"، مطالباً "الأجهزة التنفيذية بتنفيذ أوامر إلقاء القبض" كاشفاً عن "قرب حسم ملف القمة العربية التي عقدت في بغداد وما أثير حولها من شبهات بالفساد المالي بالإضافة الى أجهزة الكشف عن المتفجرات السونار".

■ التفاصيل ص٣

تحذير من توافقات سياسية تمنع محاكمتهم

القضاء الأعلى يطلب رفع الحصانة عن ثلاثة نواب

□ بغداد/ محمد صباح

أكدت لجنة النزاهة البرلمانية وصول ثلاثة طلبات من مجلس القضاء الأعلى إلى رئاسة مجلس النواب برفع الحصانة عن ثلاثة نواب من القائمة العراقية "تم تجنيدهم من قبل نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي ونفذوا عمليات إرهابية"، فيما دعت القائمة العراقية اللجنة القانونية الى دراسة موضوع رفع الحصانة عن نوابها الثلاثة "بشكل دقيق وتفصيلي" قبل البت بأي قرار.

من ناحيته طالب التحالف الوطني مجلس النواب بتقديم طلبات مجلس القضاء الأعلى للتصويت مباشرة، محذرا من "تسويف هذه الطلبات وحلها بالتوافقات السياسية".

وفي مقابلة مع "المدى"، أكد عضو لجنة النزاهة البرلمانية جعفر الموسوي عن وصول طلب من مجلس القضاء الأعلى إلى رئاسة مجلس النواب لرفع الحصانة عن ثلاثة نواب تم تجنيدهم من قبل نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي لتنفيذ عمليات إرهابية".

ودعا الموسوي "مجلس النواب إلى رفع الحصانة فوراً عن أي نائب يكون متهما في وفق المادة (٤) إرهاب"، مبينا "أن من بين النواب الثلاثة اثنين من القائمة العراقية وآخر من القائمة البيضاء". وعرضت وزارة الداخلية العراقية، في الـ١٩ من كانون الأول الماضي، اعترافات لبعض حمايات طارق الهاشمي بشأن قيامهم بأعمال عنف بأوامر منه، فيما أكد رئيس الجمهورية جلال طالباني، في الـ٢٤ من كانون الأول الماضي، أن الهاشمي يتواجد بضيافته وسيمثل أمام القضاء في أي وقت مكان داخل العراق.

■ التفاصيل ص٢

القرطاسية لا تكفيهم

٩ ملايين طالب وطالبة بدأوا عامهم الدراسي

□ بغداد/ المدى

توجّه أمس الأحد، نحو تسعة ملايين طالب وطالبة في المراحل كافة إلى مقاعد الدراسة إيذانا ببدء عام دراسي جديد.

ويعدّ نقص الأبنية المدرسية المشكلة الأبرز التي مازالت تعانيها وزارة التربية. ودعا وزير التربية الدكتور محمد تميم في بيان له بمناسبة بدء العام الدراسي الجديد تلقت "المدى" نسخة منه، الهيئات التعليمية إلى «بذل كل جهودهم وعطائهم»، حاثا في الوقت نفسه الطلبة على «الجد والاجتهاد والانتهال من معين العلم والمعرفة».

وأكد الوزير، أن «الوزارة ستبذل قصارى جهدها لتطوير العملية التعليمية وتذليل الصعوبات التي تعترض تقدمها».

من جانبه، ذكر الناطق باسم وزارة التربية وليد حسين أن هناك فائضا في الملاكات التعليمية بنسبة تبلغ نحو (١٢) بالمئة، كاشفا عن أن الوزارة أعادت توزيع ملاكاتها بين المدارس بشكل عادل، وذلك في إطار استعداداتها للعام الدراسي الجديد. إلى ذلك أعلنت لجنة التربية والتعليم في مجلس النواب العراقي عن إتمام التجهيزات المدرسية في نهاية شهر آب إلى ميناء العقبة بأكثر من ٨٠٪. وقالت المعلمة بشرى الزبيدي لـ"المدى"، "أننا سنبدأ بالتدريس بكل جدية من أول يوم يشهد بداية الدوام الرسمي وذلك حسب توجيهات المشرف التربوي والوزارة، وبالنسبة لي كمدرسة مادتي التاريخ والجغرافية للصف السادس الابتدائي اضطر إلى مطالبة التلاميذ بإحضار دفتر فئة ١٠٠ ورقة وأنا اعلم إن هذا الدفتر لا يكفي الطالب إلى نهاية السنة". وبينت أن " الدفاتر التي توزع على التلاميذ لا تكفي لسد احتياجاتهم لكل المواد الدراسية لكنها بالتأكيد تقلل من العبء على الطلبة ولو بشكل يسير".

■ التفاصيل ص٦

بدء العام الدراسي.. (أ.ف.ب)

أكدوا أن المسودة بحاجة إلى إعادة النظر

مختصون: إقرار البنى التحتية ضرورة ملحة

□ بغداد/ علي الكاتب

يرى متخصصون في الشؤون الاقتصادية أن عدم إقرار قانون البنى التحتية المقترح في أروقة مجلس النواب للمرة الثانية بعد رفضه في العام ٢٠٠٩ تقف وراءه جملة من الأسباب أهمها التقاطعات والاختلافات بين الكتل السياسية، ووجود ملاحظات أبداها عدد من النواب في عدم وضوح بعض المواد فيه أو إغفاله لمواد أخرى أو إعادة النظر في بنود تضمنها القانون المقترح، إلا أن التساؤل المهم الذي يدور في مخيلتنا هو متى يرى هذا القانون النور بعد انتظار.

(المدى) حاورت بعض المتخصصين بالشأن الاقتصادي للخروج برؤية واضحة عن قانون البنى التحتية المقترح وما هي نقاط الضعف والقوة فيه وما هي المؤشرات الايجابية التي يحملها عند التطبيق وما هي السلبيات التي يراها المعارضون لإقراره؟

يقول النائب عن دولة القانون حسن السنيد إن هناك بعض الملاحظات التي تؤشر حول قانون البنى التحتية، الاشارة الى مواد وردت في مقدمة بنوده تشير الى عبارة (تسري أحكام القانون) وهي عبارات تورد في خاتمة ديباجة القوانين لا في مقدمتها التي تتركز على ذكر التعاريف والمقدمات وغيرها، كما يجب ذكر الالتزامات الضامنة سواء كانت التزامات الدولة نحو الشركات او التزامات الأخيرة باتجاه الدولة. وأضاف السنيد أن القانون المقترح لم يتضمن كذلك بعض الإيضاحات الضرورية من اجل اطلاع المتلقي على بنوده بشكل واضح، إذ لم يتضمن القانون اي تعريف واضح له او عن ماهية المشاريع وماهية البنى التحتية ومن هي الوزارات المعنية، لاسيما اننا امام تعاقد وارتباطات بموجبه مع دول وشركات كبرى لتنفيذ مشاريع للبنى التحتية في العراق ، ومن هنا يجب إعادة النظر ببعض بنوده من اجل الخروج بنتائج ايجابية عند التطبيق.

■ التفاصيل ص١٤

العراقية: لا نريد أن نكون شهود زور

علاوي لن يحضر الاجتماع الوطني

□ بغداد/وائل نعمة - احمد سامي

أكدت النائبة انتصار علاوي ان زعيم القائمة العراقية اياد علاوي لن يحضر الاجتماع الوطني في حال انعقاده بأي حال من الأحوال. مضيفة "ان اياد علاوي لن يكون شاهد زور في تمييع الاستحقاقات الوطنية، وان اتفاقية أربيل هي الضمانة الحقيقية للشراكة الوطنية".

وقالت النائبة يوم أمس في اتصال مع "المدى" إن "إياد علاوي لن يحضر أبداً الاجتماع الوطني الذي يصرّ التحالف الوطني وبعض الأطراف على عقده". مضيفة ان عدم حضور زعيم العراقية يتعلق بما أسمته "اعتداءات حصلت ضد العراقية وجماهيرها والتلاعب بمبادئ الشراكة الوطنية التي تم إقرارها في مبادرة رئيس إقليم كردستان وما تلاها من مفاوضات بموجبها تشكلت الحكومة ولم ينفذ أي بند منها". وتصرّ العراقية حسب وصف النائبة علاوي على الرجوع إلى اتفاقية أربيل، التي تراها الطريق الأمثل لحل الأزمة.

واتهم القيادي في دولة القانون عباس البياتي العراقية وأطرافاً أخرى خارج القائمة –لم يشر لها بالتحديد– بعرقلة الجهود لانعقاد المؤتمر الوطني، وقال أمس لمراسل "المدى" في مجلس النواب إن "نجاح وعقد المؤتمر او اللقاء الوطني لا يقف على طرف من الأطراف، وإنما يعتمد على كل الأطراف المشاركة في العملية السياسية" ، متابعا "اذا استجابت الاطراف الى مبادرة رئيس الجمهورية سيكون اللقاء قريبا جدا، ولكن ما نشاهده وما نسمعه من تصريحات وشروط مسبقة من بعض الأطراف دليل على تردد تلك الأطراف في التعاون في عقد اللقاء او المؤتمر الوطني".

■ التفاصيل ص٣

"التأمين الاجتماعي" بدلاً من قانون التقاعد

□ بغداد/ المدى

كشفت الجمعية العراقية للمتقاعدين، عن تغيير الحكومة اسم قانون التقاعد المزمع إقراره في البرلمان قريبا الى قانون التأمين الاجتماعي، مطالبة بان تتضمن موازنة عام ٢٠١٣ التخصيصات المالية لهذا القانون.

وقال رئيس الجمعية العراقية للمتقاعدين مهدي العيسى في تصريح صحفي إن "الحكومة بعد مناقشتها لقانون التقاعد الموحد قررت تغيير اسمه إلى قانون التأمين الاجتماعي".

وأوضح أن "القانون بات أوسع من السابق لشموله المتقاعدين من العسكريين والمدنيين وكذلك منتسبي القطاع الخاص، فضلاً عن التأمين الصحي للمتقاعدين".

وتابع انه "تم تغيير اسم القانون لشموله قطاعات واسعة من المجتمع العراقي".

وبين انه "تقرر وفق القانون الذي وصلت نسخته الحكومية إلى مجلس النواب تحديد الحد الأدنى لرواتب المتقاعدين بـ٤٠٠ الف دينار".

وطالب العيسى بـ"تخصيص المبالغ المالية التي تغطي هذا القانون في موازنة ٢٠١٢، وألاّ يلجأ مجلس النواب الى حلول ترقيعية كما حدث في منحة المتقاعدين التي صرفت في النصف الثاني من العام الحالي".

وكانت الجمعية العراقية للمتقاعدين قد كشفت، في أوائل آب الماضي، عن أن تعديل قانون التقاعد أرسل من قبل الجهات التنفيذية إلى مجلس النواب وستتم القراءة الأولى للتعديل بعد عيد الفطر.

يذكر أن الجمعية العراقية للمتقاعدين كشفت، في وقت سابق، عن أن اغلب المتقاعدين يتقاضون رواتب متدنية لا تسد حاجاتهم الأساسية، ويعيشون تحت خط الفقر، مبينة أنها قدمت إلى مجلس النواب مقترحاً بـ١١ فقرة نال موافقة اللجنتين القانونية والمالية.

يشار الى ان هيئة التقاعد الوطنية قد أعلنت، نهاية العام الماضي ٢٠١١، عن تشكيل لجنة لصياغة قانون جديد موحد للرواتب التقاعدية يشمل القطاعين العام والخاص، وفي حين توقعت انجاز القانون خلال العام الحالي، أكدت أن الحد الأدنى من الرواتب التقاعدية لا تلبي المتطلبات المعيشية في الوقت الحاضر.

التهجير.. مشكلة لا حلول واضحة لها

□ ترجمة المدى

مازال الكثير من العائلات العراقية يقيم بشكل غير قانوني على أراض تابعة للحكومة وتتعرض لتهديد مستمر بالإخلاء، الا انها لا تستطيع العودة للسكن في مناطقها الاصلية، بحسب ادعائها.

في أطراف بغداد وتحديدا في منطقة الرستمية تقيم العوائل في مكان مترب من الخرق والركام والقمامة، ومع هذا فلا تتمنى هذه العوائل اكثر من أن تبقى هناك. يقول ابو احمد نيابة عن المقيمين وهو يخاطب وفدا من وكالة اللاجئين التابعة للأمم المتحدة زار المنطقة في تموز "لا يمكنكم تركنا نعيش هكذا، لا نريد منكم اكثر من مكان نستقر فيه بشكل دائم اينما كان". اكثر من مئة عائلة تقيم منذ عام ٢٠٠٦ في هذه المنطقة التي تعود الى وزارة الدفاع، حيث تم تهجيرها لعدة مرات خلال عقود من الزمن – اولها كان في عهد صدام ضمن سياسة التعريب في المناطق المتنازع عليها ؛ ثم مؤخرا بسبب الصراع الطائفي لعام ٢٠٠٦ -٢٠٠٧.

العوائل العائدة من سوريا.. (أرشيف)

انهم يجدون الامان هنا في الوقت الحاضر حيث تقيم كل عائلة في غرفة واحدة داخل بيوت من الطين قاموا ببنائها بأيديهم. يقول احد المقيمين و هو يطرد الذباب عن وجهه "انا لا انتمي الى اي مكان في العراق، ولا نشعر بان الحكومة تدعمنا".

تتجاوز درجة الحرارة في فصل الصيف ٥٠ درجة مئوية، ومع ذلك فلا وجود للكهرباء. الماء الراكد يستقر في خنادق على طول المجرى العام، والمقيمون يفرغون الماء من صنابير الشبكة العامة بصورة غير قانونية. اغلب العوائل ليس لها أكثر من معيل واحد –عادة الابناء الذين لا يكسب افضلهم اكثر من ١٥ ألف دينار يوميا– لا يكاد يتمكن من إطعام العائلة دون الأخذ بالاعتبار العناية الطبية إذا ما اصيب احد افراد العائلة بالمرض. يصف احد كبار العاملين في مجال الإغاثة اوضاع بعض المهجرين بانها شبيهة بأوضاع محافظة دارفور في السودان. كل هذا يمكن ان يحتمله المقيمون حسب قولهم "مشكلتنا الوحيدة هي السكن".

■ التفاصيل ص٢